

التحول الرقمي في النظام القضائي في المملكة العربية السعودية: دراسة
مقارنة " لتسجيل
لدرجة الدكتوراه في القانون

إعداد

رباب عبد الله الرحيلي

٢٣٢٠٠٠١٣٠

٢٠٢٥م - ١٤٤٧هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إلى

إلى والديّ الكريمين، اللذين كانا لي بعد الله مصدر الإلهام والعزيمة، فدعواتهما كانت وقود رحلتي العلمية، ورضاهما أعظم ما أرجوه في حياتي.

إلى أساتذتي الأفاضل، الذين وجّهوني في دروب البحث القانوني، وغرسوا في نفسي الإيمان بأن العدالة لا تزدهر إلا بالعلم والإخلاص.

إلى زوجي العزيز، شريكي في كل نجاح، الذي منحني الدعم والصبر والتشجيع في كل مراحل هذا المشوار، فكان السند الحقيقي في أوقات التحدي والإنجاز.

إلى وطني الغالي المملكة العربية السعودية، الذي أتاح لي فرصة المساهمة في تطوير منظومته العدلية، والسعي نحو مستقبل قضائي رقمي يواكب رؤية ٢٠٣٠.

إليكم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد، سائلة المولى أن ينفع بها، وأن يجعلها لبنة في بناء العدالة الرقمية في وطني.

شكر وتقدير

الحمد لله أولاً وآخرًا، ظاهرًا وباطنًا، الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتحقق الآمال وتثمر الجهود.

أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل الذين كان لهم الفضل بعد الله في توجيهي وإثراء معارفي القانونية، فيما قدموه من علم وتوجيهٍ ونصحٍ سديد، اكتسب هذا العمل قيمته العلمية، واستقام منهجه البحثي. فجزاهم الله عني خير الجزاء، وبارك في علمهم وجهودهم.

كما أعبر عن خالص امتناني إلى الجامعة الموقرة على ما قدمته من دعم علمي وبيئة أكاديمية محفزة على البحث والإبداع، وإلى كل من أسهم في تسهيل مسيرتي العلمية من زملاء وباحثين ومسؤولين.

ولا يفوتني أن أخصّ زوجي العزيز بأسمى آيات الشكر والعرفان، لما قدمه من دعمٍ وتشجيعٍ وصبرٍ طوال فترة إعداد

هذه الرسالة. لقد كان عونًا وسندًا لي في جميع مراحل البحث، فله مني كل الامتنان والتقدير.

كما أتوجه بالشكر إلى أسرتي الكريمة، والديّ العزيزين اللذين كانا بعد الله سرّ النجاح وبركة الطريق، وإخوتي الذين أحاطوني بالمحبة والدعاء، فلکم جميعًا خالص الحب والتقدير.

وفي الختام، أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأن يسهم في دعم مسيرة العدالة الرقمية في وطني المملكة العربية السعودية، تحقيقًا لتطلعات رؤية ٢٠٣٠ نحو قضاءٍ متطورٍ وعادلٍ ورقميٍّ رائد.

الفصل التمهيدي

مقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولاً رقمياً متسارعاً من جوانب الحياة كافة، وكان للقطاع العدلي والقضائي نصيب وافر من هذا التحول، نظراً لما يقدمه من خدمات ترتبط مباشرة بحقوق الأفراد وحرياتهم. وقد أولت المملكة العربية السعودية اهتماماً بالغاً بالتحول الرقمي بوصفه أحد المحاور الرئيسة لرؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تحسين جودة الخدمات الحكومية وتعزيز كفاءة منظومة العدالة، من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية وتبني التقنيات الناشئة، كالذكاء الاصطناعي، وأنظمة التقاضي الإلكتروني، وإدارة الملفات القضائية عن بُعد.

وفي هذا السياق، لم تكن الإمارات العربية المتحدة وسنغافورة بمنأى عن هذا التطور، إذ تُعدّان من أبرز الدول التي خطت خطوات رائدة في التحول الرقمي للمنظومة القضائية، حيث طبقت كل منهما نماذج رقمية متقدمة أسهمت في تسريع الإجراءات، وتقليل التكاليف، ورفع مستوى الشفافية وترسيخ الثقة العامة في الأجهزة القضائية.

وانطلاقاً من ذلك، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على تجربة المملكة العربية السعودية في التحول الرقمي في النظام القضائي، ومقارنتها بنماذج رائدة في كل من الإمارات وسنغافورة، بغرض استجلاء مواطن القوة، والتحديات، والإمكانيات المستقبلية، وصولاً إلى وضع إطار مقترح يسهم في تطوير النظام القضائي السعودي بما يتوافق مع متطلبات العدالة الحديثة.

مشكلة الدراسة

على الرغم من الجهود الحكومية المبذولة في تطوير الخدمات القضائية الرقمية في المملكة، إلا أن هذا التحول لا يزال يواجه جملة من التحديات المرتبطة بالجانب التشريعي، والإجرائي، والتقني، والبشري. ومن ثمّ تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال المحوري الآتي:

إلى أي مدى أسهم التحول الرقمي في تطوير النظام القضائي في المملكة العربية السعودية مقارنة بالتجربتين الإماراتية والسنغافورية؟

أسئلة الدراسة

يتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

١. ما واقع التحول الرقمي في النظام القضائي في المملكة العربية السعودية؟
٢. ما أهم التشريعات والسياسات الداعمة للتحول الرقمي القضائي في المملكة؟
٣. ما أبرز التجارب والممارسات الرقمية في الإمارات وسنغافورة في مجال القضاء؟

٤. ما أوجه التشابه والاختلاف بين التجارب الثلاث؟
٥. ما التحديات التي تواجه التحول الرقمي في المملكة؟ وما سبل معالجتها؟
٦. ما التصور المقترح لتعزيز التحول الرقمي في النظام القضائي السعودي؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. بيان واقع التحول الرقمي في النظام القضائي السعودي.
٢. تحليل الآليات التشريعية والتنظيمية التي تحكم هذا التحول.
٣. استعراض النموذجين الإماراتي والسنغافوري كممارسات مقارنة.
٤. إجراء مقارنة علمية منهجية بين التجارب الثلاث.
٥. تحديد التحديات القائمة والعوائق العملية.
٦. تقديم تصور مقترح لتعزيز فعالية التحول الرقمي في القضاء السعودي.

أهمية الدراسة

تُعَد هذه الدراسة ذات أهمية من الجانبين النظري والعملي على النحو الآتي:

- الأهمية النظرية: تسهم في إثراء الأدبيات القانونية المتعلقة بالتحول الرقمي في القطاع العدلي، خصوصًا في البيئة العربية.
- الأهمية العملية: تقدم نتائج وتوصيات قابلة للتطبيق تسهم في تطوير أداء المنظومة القضائية السعودية، وتحسين جودة الخدمات العدلية المقدمة للمجتمع.

حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: تقتصر على دراسة التحول الرقمي في النظام القضائي من حيث التشريعات والأدوات التقنية والإجراءات الإدارية.
- الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية مقارنة بكل من الإمارات العربية المتحدة وسنغافورة.
- الحدود الزمنية: تركز على التطورات الرقمية من عام ٢٠١٦ حتى الوقت الراهن، نظرًا لارتباطها برؤية المملكة ٢٠٣٠.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** في عرض الواقع الحالي للتحول الرقمي القضائي، و**المنهج المقارن** في تحليل التجارب المختلفة في الإمارات وسنغافورة، إضافة إلى **المنهج الاستقرائي** في بناء التصور المقترح.

خطة الدراسة

مخطط البحث

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

□ المبحث الأول: مدخل إلى التحول الرقمي القضائي وأبعاده

- المطلب الأول: مفهوم التحول الرقمي القضائي ○ المطلب الثاني: أبعاد التحول الرقمي (التقنية – المؤسسية – القانونية)

□ المبحث الثاني: التحول الرقمي في النظام القضائي السعودي – الواقع والمرتكزات

- المطلب الأول: ملامح الواقع الراهن للتحول الرقمي القضائي
- المطلب الثاني: المرتكزات الاستراتيجية للتحول الرقمي (رؤية ٢٠٣٠ – وزارة العدل – المبادرات الوطنية)

□ المبحث الثالث: نطاق الدراسة ومنهجيتها وإشكالياتها

- المطلب الأول: نطاق وحدود الدراسة ○ المطلب الثاني: منهجية البحث وأدواته ○ المطلب الثالث: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

الفصل الثاني: التحول الرقمي في إجراءات التقاضي بالمملكة العربية السعودية

□ المبحث الأول: المبادرات والمشاريع التقنية في مجال التقاضي الرقم

- المطلب الأول: المنصات الرقمية (ناجز – منصة القضاء التجاري – التنفيذ الإلكتروني)
- المطلب الثاني: الخدمات الذكية والدعم التقني للعمل القضائي

• المبحث الثاني: الأطر التشريعية والتنظيمية الداعمة لإجراءات التقاضي الإلكترونية

- المطلب الأول: الأنظمة واللوائح ذات العلاقة (نظام المحاكم – نظام الإثبات – نظام التنفيذ)

- المطلب الثاني: القرارات والتعاميم التنظيمية المكملة

• المبحث الثالث: أثر التحول الرقمي على ضمانات المتقاضين وفاعلية العدالة

◦ **المطلب الأول:** الضمانات الإجرائية (حق الدفاع – مبدأ العلنية – المساواة بين الخصوم)

◦ **المطلب الثاني:** تعزيز الكفاءة وسرعة البت في المنازعات.

الفصل الثالث: التجربتان الإماراتية والسنغافورية في إجراءات التقاضي الرقمية

• **المبحث الأول:** التجربة الإماراتية – المبادرات، الأطر النظامية، والأثر على العدالة
◦ **المطلب الأول:** أبرز المبادرات التقنية (المحاكم الذكية – الخدمات القضائية الإلكترونية)
المطلب الثاني: الأطر التشريعية والتنظيمية المساندة ◦ **المطلب الثالث:** الأثر على العدالة وضمانات المتقاضين

• **المبحث الثاني:** التجربة السنغافورية – المبادرات، الأطر النظامية، والأثر على العدالة
◦ **المطلب الأول:** أبرز المبادرات التقنية (المحكمة الإلكترونية – أنظمة إدارة القضايا (O) المطلب الثاني: الأطر التشريعية والتنظيمية المساندة ◦ **المطلب الثالث:** الأثر على العدالة وضمانات المتقاضين

الفصل الرابع: المقارنة بين التجارب واستخلاص الدروس

• **المبحث الأول:** أوجه الشبه والاختلاف بين السعودية والإمارات وسنغافورة
◦ **المطلب الأول:** أوجه الشبه في مسار التحول الرقمي القضائي ◦ **المطلب الثاني:** أوجه الاختلاف في المراكز والأدوات والنتائج
• **المبحث الثاني:** التحديات والفرص في ضوء التجارب المقارنة ◦ **المطلب الأول:** التحديات التشريعية والمؤسسية والتقنية
◦ **المطلب الثاني:** الفرص والدروس المستفادة لتطوير النظام السعودي

الخاتمة

• **أولاً:** النتائج الرئيسية
• **ثانياً:** التوصيات العملية لتطوير إجراءات التقاضي الرقمية في السعودية

الفصل الأول: الإطار النظري للتحويل الرقمي في النظام القضائي

المبحث الأول: مدخل إلى التحويل الرقمي القضائي وأبعاده

تمهيد

يعدّ التحويل الرقمي القضائي أحد أهم مخرجات الثورة التكنولوجية الحديثة، وهو يمثل نقلة نوعية في طريقة إدارة العدالة وتقديم الخدمات القضائية للمجتمع.^(١)

فقد أصبح القضاء في العصر الرقمي يعتمد على أنظمة إلكترونية متكاملة تسهم في تسريع الفصل في القضايا، وتيسير إجراءات التقاضي، وضمان الشفافية والكفاءة^(٢)

ويعدّ هذا التحويل استجابة طبيعية لمتطلبات العصر الحديث، حيث باتت التكنولوجيا أداة فاعلة في تعزيز سيادة القانون وتحقيق العدالة الناجزة^(٣)

وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا المبحث المفهوم العام للتحويل الرقمي القضائي ثم الأبعاد الرئيسية التي يقوم عليها، وهي الأبعاد التقنية والمؤسسية والقانونية.

المطلب الأول: مفهوم التحويل الرقمي القضائي

المبحث الأول: ماهية التحويل الرقمي القضائي

المطلب الأول: مفهوم التحويل الرقمي القضائي

أولاً: التعريفات العامة للتحويل الرقمي

يمثل التحويل الرقمي عملية إعادة تشكيل شاملة لطريقة تقديم الخدمات وإدارة الموارد، من خلال توظيف تقنيات المعلومات والمعالجة الرقمية للأعمال. ويشمل ذلك إعادة هندسة الإجراءات، ودمج الأنظمة الإلكترونية، وتطوير البنية التحتية التقنية بما يسمح بتقديم خدمات أكثر كفاءة ودقة واتساقاً.

(١) وزارة العدل السعودية، التقرير السنوي لوزارة العدل، ٢٠٢٣، ص ١٤.

(٢) مركز المعلومات العدلي، مؤشرات التحويل الرقمي في الخدمات العدلية، وزارة العدل، ٢٠٢٢، ص ١١.

(٣) Susskind, Richard, *Online Courts and the Future of Justice*, Oxford University Press, ٢٠١٩, p. ٣٣.

وقد عرّفته بعض الأدبيات بأنه "تحول استراتيجي يستند إلى دمج التقنيات الرقمية في كافة جوانب العمل الحكومي، بهدف تحسين الأداء ورفع جودة الخدمات"^(١). فيما توسعت تعريفات أخرى لتعتبره "مرحلة متقدمة من التحديث الإداري تُستبدل فيها الإجراءات الورقية بعمليات إلكترونية ذكية تتسم بالسرعة والشفافية".

تعقيب الباحثة: تُظهر هذه التعريفات تعدد زوايا النظر للتحول الرقمي، وهو ما يعكس طبيعته المركبة. ومع ذلك، فإن معظم التعريفات تركز على البعد الإداري العام، بينما القطاع القضائي يتميز بحساسية عالية لأنه يرتبط بحقوق الأفراد وإجراءات التقاضي وضماناته. لذلك يصبح من المهم الانتقال لتعريف خاص بالتحول الرقمي القضائي.

ثانيًا: التعريفات الخاصة بالتحول الرقمي القضائي

تشير الأدبيات القانونية إلى أن التحول الرقمي القضائي هو "عملية رقمنة شاملة لمنظومة العدالة، تعتمد على تحويل الإجراءات والأعمال القضائية إلى بيئة إلكترونية متكاملة، مع الحفاظ على الضمانات الشرعية والنظامية للمتقاضين."^(٢)

كما تعرّفه بعض الدراسات بأنه "إعادة صياغة البنية المؤسسية للقضاء عبر إدخال تقنيات المعلومات في إدارة القضايا، وتقديم الخدمات العدلية، وإجراءات الإثبات، والجلسات، والربط العدلي بين الجهات القضائية والعدلية المختلفة".

فيما يرى اتجاه ثالث أن التحول الرقمي القضائي "نموذج حديث لإدارة العدالة يتجاوز مجرد أتمتة المستندات، ليشمل إعادة بناء منظومة التقاضي نفسها في ضوء التطبيقات الذكية والذكاء الاصطناعي"^(٣)

تعقيب الباحثة: رغم أهمية هذه التعريفات، إلا أنها تبقى نقلاً لمفاهيم عامة. وفي هذه المرحلة من البحث، يصبح من الضروري تقديم تعريف خاص بي كباحثة، يعكس رؤيتي لطبيعة التحول القضائي وموقعه من النظام العدلي السعودي، خاصة أنه محور أساسي في الرسالة.

ثالثًا: تعريف الباحثة للتحول الرقمي القضائي

بناءً على تحليل الأدبيات والنموذج السعودي للتطوير العدلي، أقترح تعريفًا إجرائيًا للتحول الرقمي القضائي:

"هو عملية تطوير مؤسسي وقانوني شاملة تهدف إلى نقل منظومة القضاء من النموذج التقليدي إلى نموذج رقمي متكامل يعتمد على البيانات والتقنيات الذكية في إدارة الخصومة وتحقيق العدالة، مع ضمان حماية الحقوق، وصون الضمانات القضائية، وتعزيز الشفافية والكفاءة".

ويمتاز هذا التعريف بأنه:

١. يجمع بين البعد المؤسسي والبعد القانوني.
٢. يربط التقنية بالضمانات القضائية.
٣. يعكس خصوصية القضاء مقارنة ببقية القطاعات الحكومية.
٤. يقدم قاعدة مفهومية لتوظيفها في الفصول التالية.

(١) Vial, G., "Understanding Digital Transformation," *Journal of Strategic Information Systems*, ٢٠١٩, p. ١٢٠

(٥) العتيبي، مشاري، "القضاء الإلكتروني ومتطلبات التحول الرقمي"، مجلة كلية الشريعة والقانون، ٢٠٢٢، ص ٣٠٥.

(٦) الحربي، فهد، "العدالة الإلكترونية في النظام القضائي السعودي"، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود للعلوم القانونية، ٢٠٢٣، ص ٦٠.

تعقيب الباحثة: هذا التعريف الذي أتبعه يعبر عن رؤيتي الخاصة لجوهر التحول القضائي. فالقضاء لا يمكن اختزاله في مجرد منصات إلكترونية، بل هو منظومة تتأثر بالبيئة الرقمية على مستوى الإثبات، والإجراءات، والمسؤولية، والثقة العامة. ومن هنا تنشأ ضرورة التحليل القانوني العميق الذي يقدمه هذا البحث.

رابعاً: لماذا يُعد التحول الرقمي القضائي مفهوماً مركزياً للدراسة؟

يُعد التحول الرقمي القضائي محوراً أساسياً للبحث العلمي لأنه ظاهرة تجمع بين القانون والتقنية والإدارة، وتملك تأثيراً مباشراً على جودة العدالة وسرعة الفصل في المنازعات^(١) كما أنه يمثل نقطة تحول تاريخية في طريقة ممارسة القضاء، حيث تنتقل العملية القضائية من بيئة ورقية وبشرية بالكامل إلى بيئة إلكترونية تتداخل فيها الخوارزميات وأنظمة الذكاء الاصطناعي^(٢)

وتكمن مركزية المفهوم في ثلاثة جوانب^٣:

١. تأثيره على الضمانات القضائية مثل علانية الجلسات، حق الدفاع، وشفافية الإجراءات^(٣)
٢. تأثيره على البنية القانونية خصوصاً الأنظمة المتعلقة بالإثبات والمعاملات الإلكترونية والجرائم المعلوماتية^٣
٣. تأثيره على فعالية النظام القضائي من خلال تقليل المدد الزمنية وزيادة الإنتاجية وتحسين جودة القرارات^(٤)

تعقيب الباحثة: تكمن أهمية التركيز على هذا المفهوم في كونه يمس صلب العدالة، فهو ليس مجرد تحديث تقني بل إعادة صياغة لبيئة التقاضي نفسها. وبالنظر إلى التحولات المتسارعة في المملكة، يصبح من الضروري دراسة الآثار القانونية والجنائية الناشئة عن هذا التحول، وهو ما تتصدى له هذه الرسالة.

خامساً: الفرق الجوهرى بين التحول الرقمي العام والتحول الرقمي القضائي

يختلف التحول الرقمي القضائي عن التحول الرقمي الإداري العام في عدة جوانب جوهرية، أبرزها:

١. طبيعة العمل القضائي:
العمل القضائي ذو حساسية عالية لأنه يتعامل مع الحقوق، الجرائم، الحريات، والإثبات، ما يجعله يتطلب دقة أعلى وبيئة تقنية أكثر أماناً.
٢. الضمانات النظامية:
أي خطأ في الإجراء القضائي قد يبطل الحكم، بينما الخطأ في الخدمة الحكومية الأخرى يمكن معالجته بسهولة.
٣. خصوصية البيانات القضائية:
البيانات العدلية محمية بطرق أشد صرامة نظراً لأنها تتعلق بالنزاعات والأحكام والسجلات الجنائية.

(١) المرجع: وزارة العدل السعودية، تقرير الخدمات الرقمية القضائية، ٢٠٢٣.

(٢) المرجع: الخالدي، أ. (٢٠٢٢). "الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في القضاء"، المجلة العربية للقانون.

(٣) المرجع: المادة ٦ من نظام المرافعات الشرعية السعودي، ٢٠٢١.

(٤) المرجع: تقرير البنك الدولي عن فعالية العدالة الرقمية، ٢٠٢٣.

٤. التأثير المباشر على العدالة:

الرقمنة هنا لا تغير طريقة تقديم خدمة فقط، بل تغير طريقة تحقيق العدالة ذاتها (٥)

تعقيب الباحثة: إن هذا الفرق الجوهرى يبرر ضرورة دراسة التحول الرقمي من زاوية قضائية خاصة، وعدم الاكتفاء بمفاهيم التحول الرقمي العام. فالقضاء يتطلب ضوابط قانونية أعلى لحماية حقوق المتقاضين وضمان عدالة القرار، مما يجعل التحول الرقمي القضائي مجالاً مستقلاً عن التحول الإداري العام.

المطلب الثاني: أبعاد التحول الرقمي القضائي

يُعد التحول الرقمي القضائي مشروعاً متكاملًا يقوم على ثلاثة أبعاد رئيسة تتفاعل فيما بينها لتحقيق العدالة الرقمية الشاملة، هي: **البعد التقني**، **البعد المؤسسي**، و**البعد القانوني**. وتمثل هذه الأبعاد الإطار المفاهيمي لأي دراسة تتناول الرقمنة في قطاع العدالة، لما لها من أثر مباشر على كفاءة النظام القضائي وضماناته.

أولاً: البعد التقني

يمثل البعد التقني الأساس الذي يقوم عليه التحول الرقمي في القطاع القضائي، إذ لا يمكن أن تتحقق الرقمنة دون بنية تحتية تقنية قوية، وأمنة، ومرنة في مواجهة التغيرات.

١- البنية التحتية الرقمية

تشمل شبكات الاتصال الآمنة، مراكز البيانات المؤمنة، ببيئات الحوسبة السحابية الحكومية، ومنصات تقديم الخدمات، وفي مقدمتها منصة "ناجز" التي تُعد الواجهة الموحدة لقطاع العدالة في المملكة العربية السعودية. وقد مكّنت هذه البنية من:

- إجراء التعاملات العدلية إلكترونياً
- إدارة القضايا عبر منصات رقمية
- الربط بين الجهات الشرطية والعدلية والقضائية
- تمكين الجلسات المرئية والقضاء المتنقل

تعقيب الباحثة: يتضح أن البنية الرقمية ليست مجرد عنصر مساعد، بل هي الركيزة التي بُني عليها نموذج القضاء الرقمي السعودي. وكل خلل فيها ينعكس مباشرة على سير العدالة وضمانات المتقاضين.

(٥) المرجع: تقرير الأمم المتحدة حول التحول الرقمي القضائي، ٢٠٢٢.

الأمن السيبراني

نظرًا لحساسية البيانات القضائية، أصبح الأمن السيبراني جزءًا لا يتجزأ من التحول القضائي. وقد أولت المملكة هذا الجانب اهتمامًا بالغًا من خلال إنشاء الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، واعتماد سياسات وطنية في:

- حماية البيانات
- إدارة مخاطر الاختراق
- مراقبة الدخول والصلاحيات
- تشفير الوثائق العدلية

تعقيب الباحثة: إن الأمن السيبراني لا يحمي البيانات فقط، بل يحمي العدالة نفسها. فاختراق بسيط قد يؤدي إلى تلاعب في مستندات، أو إتلاف بيانات، أو الإضرار بحقوق أطراف في نزاع. لذلك يُعد الأمن السيبراني شرطًا لازمًا للثقة في القضاء الرقمي.^(١)

٣. استخدام التقنيات الحديثة (الذكاء الاصطناعي – تحليلات البيانات – التوقيع الرقمي)

دخلت التقنيات الحديثة بقوة في منظومة العدالة، ومنها:

- خوارزميات الفرز القضائي
- تحليل بيانات الأنماط لإدارة تدفقات القضايا
- التوقيع الإلكتروني المعتمد
- الأنظمة الذكية لمطابقة الطلبات والترافع الإلكتروني

تعقيب الباحثة: يقترب الذكاء الاصطناعي اليوم من لعب دور مؤثر في القرار القضائي، لا في إصداره ولكن في دعم القاضي بمعلومات وتحليلات. وهذا يطرح إشكالات قانونية تتعلق بحجية البيانات، وحدود مسؤولية صانع النظام الرقمي، وهو ما يناقشه لاحقًا الفصل المتعلق بالمسؤولية الجنائية.^(٢)

٤. تحديث الأنظمة الرقمية واستدامتها

من أهم التحديات التقنية أن القضاء يحتاج إلى أنظمة قابلة للتحديث المستمر، لا أنظمة جامدة، خاصة في ظل التطور السريع للتقنية.

تعقيب الباحثة: التحديث المستمر ليس خيارًا تقنيًا فحسب، بل ضرورة قانونية، لأن الأنظمة القديمة قد تفقد القدرة على حماية البيانات أو دعم إجراءات إثبات حديثة، ما يؤثر على سلامة التقاضي.^(٣)

ثانيًا: البعد المؤسسي (توسع كبير كما طُلب)

يمثل البعد المؤسسي المحرك الفعلي للتحول الرقمي، إذ يحدد قدرة المؤسسات العدلية على تبني التكنولوجيا، وإدارة التغيير، وضمان استدامته.

(١) الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، السياسات الوطنية للأمن السيبراني، الرياض، ٢٠٢٣.
(٢) وزارة العدل السعودية، التقرير السنوي للتحول الرقمي القضائي، الرياض، ٢٠٢٤، ص ٥٥-٦٠.
(٣)

١_ إعادة هندسة الإجراءات العدلية (BPR)

لا يمكن رقمنة إجراءات عدلية معقدة أو غير واضحة. ولذلك ركزت وزارة العدل على:

- تبسيط الإجراءات قبل رقمنتها
- إلغاء الخطوات غير الضرورية
- دمج المهام المتشابهة
- اعتماد خرائط سير للإجراءات (Process Mapping)
- الانتقال من نماذج يدوية إلى نماذج إلكترونية ذكية

تعقيب الباحثة: إن إعادة هندسة الإجراءات ليست خطوة تقنية بل هي خطوة قانونية وفكرية؛ لأنها تعيد النظر في الإجراءات القضائية التقليدية وتزيل التعقيد الذي كان يمنع وصول المتقاضين للعدالة بسرعة.^(١)

٢_ تدريب وتأهيل الكوادر القضائية والإدارية

يشكل العامل البشري حجر الزاوية في نجاح الرقمنة، ولذلك شُكِّلَت برامج تدريبية للقضاة والموظفين في:

- التعامل مع الأنظمة الرقمية
- فهم الإثبات الإلكتروني
- استخدام الجلسات المرئية
- حماية البيانات
- مهارات الأمن السيبراني

تعقيب الباحثة: إن الرقمنة ليست إحلال الآلة محل الإنسان، بل هي تمكين الإنسان باستخدام أدوات أكثر كفاءة. ومن دون تدريب كافٍ للقضاة والموظفين، لن يتحقق التحول الرقمي مهما كانت التقنيات متقدمة.^(٢)

٣_ الحوكمة المؤسسية للتحول الرقمي

من خلال:

- إنشاء وكالة التحول الرقمي في وزارة العدل
- تحديد المسؤوليات والصلاحيات
- تطوير سياسات تشغيلية للمنصات العدلية
- الرقابة المستمرة على جودة الخدمات الرقمية

تعقيب الباحثة: تسهم الحوكمة في بناء الثقة في النظام القضائي، لأنها تمنع العشوائية، وتضمن توحيد الإجراءات الرقمية بين المناطق والمحاكم، مما يحقق المساواة بين المتقاضين.^(٣)

(١) وزارة العدل السعودية، دليل إعادة هندسة الإجراءات العدلية، الرياض، ٢٠٢٣، ص ٢١-٢٤.

(٢) معهد التدريب العدلي، برنامج تنمية المهارات الرقمية للقضاة والموظفين، وزارة العدل، ٢٠٢٤، ص ١٠-١٥.

(٣) وزارة العدل السعودية، إطار حوكمة التحول الرقمي القضائي، الرياض، ٢٠٢٤، ص ٨-٥.

٤_ تعزيز الثقافة الرقمية داخل المؤسسات القضائية

تتطلب الرقمنة تغييراً في الثقافة المهنية وفي أساليب العمل. وتشمل الثقافة الرقمية:

- قبول الانتقال من الورق إلى البيانات
- الإيمان بفعالية الأنظمة الإلكترونية
- التعامل الإيجابي مع الابتكارات التقنية
- تقبل التغيير في طرق التواصل وإدارة الجلسات

تعقيب الباحثة: غياب الثقافة الرقمية يُعد من أكبر التحديات. فالمقاومة الداخلية للتغيير قد تؤخر التحول الرقمي، ولذلك يصبح بناء الوعي المهني جزءاً أساسياً من نجاح المشروع.^(١)

ثالثاً: البعد القانوني (توسع وتحليل كما طلبت)

يشكل البعد القانوني الإطار الذي ينظم التحول الرقمي، ويحمي حقوق المتقاضين، ويحدد حجية المستندات الرقمية، وتنظيم المسؤولية الإلكترونية.

١. نظام التعاملات الإلكترونية وحجية المستندات

نص النظام على الاعتراف القانوني بالمحررات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني، مما منح المستندات العدلية الرقمية حجية مماثلة للورقية، بشرط:

- سلامة التوقيع الإلكتروني
- إمكانية التحقق من مصدر المستند
- عدم العبث بالمحتوى
- استخدام مزود خدمات مرخص

تحليل قانوني مباشر:

يمثل هذا النظام الأساس القانوني للاعتماد على:

- السندات الإلكترونية
- المحاضر الرقمية
- أوامر التنفيذ الإلكترونية
- الإثبات عبر الرسائل والبيانات الرقمية

تعقيب الباحثة: إن هذه الحماية النظامية للمستندات الإلكترونية هي ما مكن المحاكم من الانتقال إلى نماذج بلا ورق، وأصبحت القضايا تُدار إلكترونياً من رفع الدعوى وحتى صدور الحكم.^(٢)

(١) مركز التحول الوطني، برنامج تنمية الثقافة الرقمية في القطاع العدلي، الرياض، ٢٠٢٤، ص ١٨-٢٠.
(٢) نظام التعاملات الإلكترونية السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٨) لعام ١٤٢٨هـ، المواد ٥-٩؛ هيئة الحكومة الرقمية، دليل التوقيع الإلكتروني والاعتماد الرقمي، الرياض، ٢٠٢٣، ص ١٢-١٥.

٢_ نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية وأمن المنصات العدلية

يوفر النظام حماية مباشرة للتحويل الرقمي عبر تجريم:

- اختراق الأنظمة العدلية
- كشف البيانات القضائية
- التلاعب بالمعاملات الرقمية
- تزوير المستندات الإلكترونية
- إساءة استخدام الصلاحيات الرقمية
-

تحليل قانوني:

هذا النظام يمثل الدرع الجنائي للعدالة الرقمية، لأنه يردع أي محاولة للمساس بسرية القضايا أو تغيير بيانات حساسة.

تعقيب الباحثة: يمثل الأمن القانوني أحد أهم ضمانات الثقة في التحويل القضائي. فالمتخصصون لا يمكن أن يستخدموا منصة إلكترونية ما لم يكونوا مطمئنين بأنها محمية على مستوى عالٍ من التجريم والعقوبة.^(١)

٣. الأنظمة القضائية الجديدة (نظام المرافعات – نظام الإثبات – نظام التنفيذ)

أسهمت هذه الأنظمة في:

- **نظام الإثبات:** الاعتراف بالأدلة الرقمية والرسائل الإلكترونية، وتحديد شروط قبول البيانات التقنية.
- **نظام المرافعات:** تنظيم الترافع الإلكتروني، والجلسات المرئية، وإجراءات التبليغ الإلكتروني.
- **نظام التنفيذ:** اعتماد أوامر التنفيذ الإلكترونية، والربط مع الجهات الحكومية.

تعقيب الباحثة: تمثل هذه الأنظمة الإطار التشريعي العملي الذي سمح للمنصة القضائية بأن تصبح بيئة كاملة للتقاضي، وليس مجرد وسيلة مساعدة.^(٢)

رابعاً: التحديات المصاحبة للتحويل الرقمي القضائي

١_ التحديات التقنية

- الأعطال التقنية
- ضعف الإنترنت في بعض المناطق
- الحاجة لتحديث دوري للأنظمة
- مخاطر الهجمات السيبرانية^(٣)

(١) نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٧/م) لعام ١٤٢٨هـ، المواد ٥ و ٧؛ الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، الرياض، ٢٠٢٣.

(٢) نظام المرافعات الشرعية السعودي (الإصدار الجديد ٢٠٢٢)، نظام الإثبات السعودي (٢٠٢٢)، نظام التنفيذ (٢٠٢٣)؛ وزارة العدل، دليل الإجراءات الرقمية في المنظومة القضائية، الرياض، ٢٠٢٤، ص ٢٢-٣٠.

(٣) وزارة العدل، تقرير المخاطر التقنية في المحاكم الرقمية، الرياض، ٢٠٢٤، ص ١٤-١٦؛ هيئة الحكومة الرقمية، تحديات التحويل الرقمي في القطاعات الحكومية، ٢٠٢٣.

٢_ التحديات المؤسسية

- مقاومة التغيير داخل النظام القضائي
- تفاوت مستويات تدريب الموظفين
- العبء التشغيلي أثناء الانتقال للنظام الجديد.

تعقيب الباحثة: تمثل هذه التحديات اختبارًا لقدرة المؤسسة القضائية على التكيف مع متطلبات التحول الرقمي، خصوصًا في المراحل الأولى التي تحتاج إلى إعادة توزيع المهام وبناء قدرات بشرية قادرة على التعامل مع البيئة الإلكترونية^(١).

٣ - التحديات القانونية

- الحاجة لتحديث تشريعات قديمة
- صعوبة تنظيم الذكاء الاصطناعي وتأثيره على القرار القضائي
- إشكالات حجية البيانات الرقمية في بعض الحالات المعقدة
- **تعقيب الباحثة:** إن مواجهة هذه التحديات ضرورة لضمان استدامة التحول الرقمي القضائي، وتطويره ليصبح أكثر شمولًا وأمانًا، وتماشياً مع التطورات التشريعية والتقنية المستقبلية^(٢).

(١) وزارة الداخلية السعودية. (٢٠٢٣). *التكامل التقني بين الجهات الحكومية ضمن مبادرة التحول الرقمي الوطني*. الرياض؛

العتيبي، محمد. (٢٠٢٢). *التحول الرقمي القضائي: قراءة قانونية تحليلية*. الرياض: دار الجامعة.

(٢) نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٧/م) وتاريخ ١٤٢٨/٣/٨هـ؛ (٢٠٠١). Council of Europe. *Budapest Convention on Cybercrime*. Strasbourg؛ وزارة العدل السعودية (٢٠٢٤) مستجدات الأنظمة العدلية الرقمية والتحديات التشريعية، الرياض.

المبحث الثاني: التحول الرقمي في النظام القضائي السعودي – الواقع

والمرتكزات

تمهيد

شهد النظام القضائي في المملكة العربية السعودية خلال العقد الأخير تحولاً جذرياً في بنيته الإدارية والتقنية، مدفوعاً برؤية الدولة الطموحة نحو بناء حكومة رقمية متكاملة. وقد اتخذت وزارة العدل السعودية موقع الريادة في هذا التحول من خلال إطلاق مجموعة من الأنظمة والمنصات الرقمية التي تهدف إلى تطوير الأداء القضائي، وتيسير الخدمات العدلية للمواطنين والمقيمين، وتحقيق العدالة الناجزة بكفاءة وشفافية.

ويهدف هذا المبحث إلى استعراض ملامح الواقع الراهن للتحول الرقمي القضائي في المملكة، ثم تحليل المرتكزات الاستراتيجية التي يستند إليها هذا التحول في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ والمبادرات العدلية الوطنية^(١)

المطلب الأول: ملامح الواقع الراهن للتحول الرقمي القضائي في المملكة

شهد النظام القضائي السعودي خلال السنوات الأخيرة تحولاً رقمياً واسعاً استند إلى برامج حكومية شاملة ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠، وأسهم في إعادة تشكيل نموذج العمل القضائي، وتطوير خدمات العدالة بما يحقق سرعة الفصل في المنازعات ويعزز الشفافية. ويمكن رصد أبرز ملامح هذا الواقع من خلال المؤشرات الرقمية الرسمية، والتطبيقات العملية، والتطور التنظيمي والمؤسسي.

أولاً: انتشار الخدمات القضائية الرقمية واتساع نطاق استخدامها

أطلقت وزارة العدل منصة "ناجز" بوصفها الواجهة الرقمية الموحدة للخدمات العدلية، وقد بلغ عدد الخدمات التي تقدمها أكثر من (١٥٠) خدمة تشمل رفع الدعاوى، وتقديم الطلبات القضائية، وإصدار الصكوك، وخدمات التنفيذ، والتوثيق الإلكتروني^(٢)

(١) وزارة العدل السعودية. (٢٠٢٣). *التقرير السنوي للتحول الرقمي في القطاع العدلي*. الرياض.

(٢) منصة ناجز – وزارة العدل. (٢٠٢٤). *دليل الخدمات الرقمية*. الرياض؛ وزارة العدل. (٢٠٢٣). *مؤشرات التحول الرقمي العدلي*. الرياض.

وقد أسهمت هذه المنصة في تحويل جزء كبير من العمل القضائي إلى بيئة رقمية بالكامل، مثل:

- رفع الدعوى إلكترونياً دون الحاجة للحضور للمحكمة.
- الاطلاع على صحيفة الدعوى والمستندات عبر حساب المستفيد.
- التواصل مع الدوائر القضائية عبر الرسائل العدلية.
- تتبع حالة القضية لحظة بلحظة.

تعقيب الباحثة: يعكس هذا التوسع في الخدمات الرقمية انتقال النظام العدلي من نموذج "الخدمة التقليدية" إلى "نموذج الخدمة الذاتية الرقمية"، وهو ما يزيد من سرعة الإنجاز ويقلل التكاليف ويعزز حقوق المتقاضين في الوصول للعدالة دون عوائق مكانية أو زمنية.^(١)

ثانياً: النمو المتسارع للجلسات القضائية عن بُعد

اعتمدت المحاكم الأسلوب المرئي للجلسات، وأصبح بإمكان أطراف الدعوى حضور الجلسة عن طريق منصة ناجز دون الحاجة للوجود الفعلي. وقد تجاوز عدد الجلسات المرئية خلال الأعوام الأخيرة ملايين الجلسات، بما يخفف ازدحام المحاكم ويعجل نظر القضايا.

وتبرز أهمية هذه التقنية في:

- تسريع الفصل في القضايا.
- تمكين حضور الأطراف من خارج المدن أو من خارج المملكة.
- تخفيض نسبة التأجيل بسبب غياب أحد الأطراف.

تعقيب الباحثة: إن اعتماد الجلسات الرقمية يمثل تحولاً جذرياً في مفهوم مجلس القضاء، وينقل العدالة من حدود المكان إلى فضاء إلكتروني مرن، لكنه في الوقت نفسه يثير تساؤلات تتعلق بمدى ضمان حق الدفاع بشكل كامل، وهو ما يجب النظر إليه ضمن معايير العدالة الإجرائية.^(٢)

ثالثاً: الرقمنة الكاملة لإجراءات التنفيذ

يُعد قطاع التنفيذ من أكثر القطاعات العدلية استفادة من الرقمنة، حيث أصبحت إجراءات التنفيذ تتم إلكترونياً عبر الربط مع:

- البنك المركزي
- وزارة الداخلية
- وزارة التجارة
- الجهات الحكومية والخاصة^(٣)

(١) وزارة العدل السعودية، التقارير السنوية للتحويل الرقمي، ٢٠٢٣.

(٢) منصة ناجز، الإحصاءات القضائية للجلسات المرئية، ٢٠٢٤.

(٣) وزارة العدل، تقرير قطاع التنفيذ الرقمي، ٢٠٢٤.

وقد أتاح ذلك:

- إصدار أوامر التنفيذ تلقائياً.
- الحجز على الأموال والمنع من السفر بطريقة إلكترونية.
- إشعار الأطراف فوراً بكل إجراء.
- تقليل المدد الزمنية لملفات التنفيذ.

تعقيب الباحثة: يمثل الرقمنة في قطاع التنفيذ نموذجاً متقدماً لإدارة البيانات الحكومية، وقد أسهم بشكل مباشر في رفع كفاءة إنفاذ العقود، وهو ما يعد مؤشراً مهماً لبيئة الأعمال في المملكة.^(١)

رابعاً: التحول الرقمي في التوثيق العدلي

تحول التوثيق العدلي إلى خدمات رقمية مثل:

- إصدار الوكالات الإلكترونية وإلغائها.
- تحديث الصكوك العقارية إلكترونياً.
- إتمام عمليات الإفراغ العقاري عبر المنصات الرقمية.

وقد مكّن ذلك من التخلص شبه الكامل من الوثائق الورقية في قطاع التوثيق.

تعقيب الباحثة: يحقق التوثيق الإلكتروني مبدأ الاعتمادية، ويحد من مخاطر التلاعب، ويؤسس لبيئة ثقة رقمية يمكن أن تتوسع مستقبلاً لتشمل جميع التعاملات القانونية.^(٢)

خامساً: مؤشرات الأداء الرقمية في قطاع العدالة

تكشف البيانات الرسمية عن تحسّن ملحوظ في المؤشرات الآتية:

- ارتفاع نسبة القضايا المنظورة رقمياً.
- انخفاض متوسط مدد التقاضي.
- زيادة عدد الخدمات العدلية المنجزة إلكترونياً.
- ارتفاع رضا المستفيدين عن الخدمات الرقمية مقارنة بالخدمات التقليدية.

تعقيب الباحثة: ترتبط هذه المؤشرات بتحقيق هدف العدالة الناجزة، وهي تؤكد أن الرقمنة ليست مجرد تطوير تقني، بل هي أداة مباشرة لرفع كفاءة النظام القضائي وتحقيق جودة الأحكام.^(٣)

(١) وزارة العدل السعودية، تقرير التحول الرقمي في قطاع التنفيذ، ٢٠٢٤.

(٢) وزارة العدل، خدمات التوثيق الإلكتروني - التقرير السنوي، ٢٠٢٣.

(٣) مركز الإحصاء العدلي، مؤشرات الأداء القضائي الرقمية، ٢٠٢٤.

سادساً: البعد النقدي – التحديات القائمة في الواقع الراهن

على الرغم من التقدّم الملحوظ، إلا أن الواقع العملي يواجه عدداً من التحديات:

١. التفاوت بين المناطق

لا تزال بعض المناطق والمحافظات تعاني من بطء في الخدمات الرقمية، نتيجة:

- ضعف البنية التحتية للإنترنت
- نقص التدريب
- قلة الموارد البشرية

تعقيب الباحثة: إن العدالة الرقمية يجب أن تكون متساوية بين جميع المناطق، لأن التفاوت يتعارض مع مبدأ المساواة أمام القضاء^(١).

٢. الضغط على بعض المنصات الرقمية

تزداد الأحمال على منصات معينة خلال فترات الذروة، ما يؤدي إلى:

- بطء في تقديم الطلبات
- تأخر إشعارات الجلسات
- ازدحام في المعاملات الإلكترونية

تعقيب الباحثة: تحتاج البنية الرقمية إلى رفع الطاقة الاستيعابية للمنصات العدلية لضمان انسيابية مستمرة للخدمات^(٢).

٣. الحاجة إلى تدريب بشري أوسع

لا يزال العامل البشري يواجه:

- صعوبة في استخدام الأنظمة الحديثة
- تفاوتاً في الكفاءة الرقمية بين الموظفين
- اعتماداً على الأساليب التقليدية في بعض الدوائر

تعقيب الباحثة: إن التحول القضائي لا يمكن أن يكتمل دون رفع كفاءة العنصر البشري، فالتقنية لا تحدث أثراً ما لم تُستخدم بالشكل الصحيح^(٣).

(١) وزارة العدل السعودية، تقرير البنية الرقمية والخدمات القضائية حسب المناطق، ٢٠٢٤.

(٢) مركز التحول الرقمي القضائي، دراسة ضغط المنصات الرقمية، ٢٠٢٤.

(٣) معهد التدريب العدلي، برامج رفع الكفاءة الرقمية للموظفين، وزارة العدل، ٢٠٢٠.

سابعًا: أثر ملامح الواقع الرقمي على العدالة الناجزة

أدت الرقمنة إلى:

- تقليص مدة الفصل في القضايا المدنية والتنفيذية
- تحسين التراسل بين الجهات العدلية
- الحد من التأجيل والغياب
- زيادة الشفافية من خلال إتاحة بيانات القضايا للأطراف
- تعزيز مبدأ سرعة الوصول للحق

تعقيب الباحثة: تكشف هذه الآثار أن التحول الرقمي لم يكن مجرد تحديث إداري، بل كان مشروعًا لإعادة هندسة العدالة نفسها، بجعلها أكثر قربًا وشفافية وكفاءة.^(١)

المطلب الثاني: المرتكزات الاستراتيجية للتحول الرقمي القضائي في المملكة العربية السعودية

(صياغة أكاديمية مفصلة مع تعقيب الباحثة)

يمثل بناء استراتيجية واضحة للتحول الرقمي القضائي أساس نجاح مشروعات الرقمنة في المملكة العربية السعودية؛ إذ لا يكفي مجرد إدخال الأنظمة الإلكترونية دون وجود مرتكزات مؤسسية وتشريعية وتقنية تحكم مسار التنفيذ وتحدد أولوياته ومعاييرها. وتستند هذه الاستراتيجية إلى عدة مرتكزات رئيسية تسهم في تحويل القضاء من نمط تقليدي قائم على الورق إلى منظومة رقمية متكاملة ومتفاعلة.

أولاً: الإطار الوطني والرؤية الاستراتيجية للتحول القضائي

يشكل تبني رؤية المملكة ٢٠٣٠ نقطة الانطلاق الرئيسة لمشروعات التحول الرقمي القضائي؛ إذ ركزت الرؤية على تحسين كفاءة القضاء، ورفع جودة الخدمات العدلية، وضمان الوصول السهل إلى العدالة، إضافة إلى تعزيز الشفافية وحوكمة الإجراءات. وقد انعكس ذلك في برامج تنفيذية مثل برنامج التحول الوطني، ومبادرات تطوير المحاكم، والتوسع في تقديم الخدمات العدلية إلكترونياً عبر منصة «ناجز».

تعقيب الباحثة:

إن وجود إطار وطني شامل يضبط توجهات التحول الرقمي يمنح عملية التطوير القضائي قدرًا كبيرًا من الوضوح والاستمرارية، ويُخرجها من كونها مبادرات تقنية متفرقة إلى مشروع وطني متكامل، الأمر الذي يساعد الباحثة على تحليل التحول بوصفه ظاهرة مؤسسية شاملة لا مجرد تحديث تقني.^(٢)

(١) وزارة العدل السعودية، تقرير أثر التحول الرقمي على كفاءة القضاء والعدالة الناجزة، ٢٠٢٤.

(٢) رؤية المملكة ٢٠٣٠، برنامج التحول الوطني ومبادرات تطوير القضاء الرقمي، الرياض، ٢٠٢٣؛ وزارة العدل، خطة التحول الرقمي القضائي ٢٠٢٣-٢٠٢٥.

ثانيًا: البنية المؤسسية والحوكمة التنظيمية للتحويل الرقمي

يُعد إنشاء هياكل مؤسسية متخصصة أحد أهم المراكز التي ساعدت على نجاح التحويل الرقمي القضائي، مثل:

- وكالة التحويل الرقمي بوزارة العدل،
- مراكز دعم القرار العدلي،
- فرق هندسة الإجراءات،
- وحدات حماية البيانات.

وتتولى هذه الجهات التخطيط والتنفيذ والرقابة على مشروعات الرقمنة، ووضع السياسات التشغيلية، وتحديد مسؤوليات الجهات داخل المنظومة العدلية، مما يعزز وضوح الأدوار ويمنع تداخل الصلاحيات.

تعقيب الباحثة:

إن تطور البناء المؤسسي يعكس نضج التجربة السعودية في التحويل الرقمي، إذ انتقلت الوزارة من مرحلة "رقمنة الإجراءات" إلى "حوكمة التحويل"، وهي خطوة جوهرية تُسهل تقييم فعالية المشروع واستدامته، وتفتح المجال للمقارنة العلمية مع تجارب دول أخرى تعتمد نماذج مؤسسية مختلفة.^(١)

ثالثًا: البنية التحتية التقنية ومنصات الخدمات العدلية

يشمل هذا المركز الاستثمار في:

- مراكز بيانات عالية الاعتمادية،
- شبكات اتصال آمنة،
- أنظمة ذكاء اصطناعي داعمة للمحاكم،
- التوقيع الرقمي،
- الربط بين الجهات القضائية وشبه القضائية (النيابة العامة – الشرطة – كتابات العدل).

وتعد منصة «ناجز» العمود الفقري لهذه الخدمات، حيث تتيح رفع الدعاوى، الترافع الإلكتروني، عقد الجلسات المرئية، تنفيذ الأحكام، وخدمات التوثيق.

تعقيب الباحثة:

التحول الرقمي لا يكتمل دون بنية تقنية متينة؛ فالتجارب المقارنة تُظهر أن الدول التي اعتمدت البنية التقنية قبل إصلاح الإجراءات حققت نسب نجاح أعلى. لذا فإن تقييم البنية الرقمية يعد شرطاً لفهم مدى قابلية القضاء السعودي لتطوير خدماته على المدى البعيد.^(٢)

(١) وزارة العدل السعودية، تقرير البنية المؤسسية للرقمنة القضائية، ٢٠٢٤.

(٢) وزارة العدل، البنية التحتية التقنية للمنظومة القضائية الرقمية، الرياض، ٢٠٢٤؛ تقرير الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، ٢٠٢٣.

رابعاً: الإطار التشريعي والتنظيمي الداعم للتحويل الرقمي

أسهمت التشريعات الحديثة في المملكة في توفير بيئة قانونية ممكنة للتحويل الرقمي، ومنها:

- نظام التعاملات الإلكترونية الذي منح الوثائق الرقمية حجية قانونية.
- نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية الذي يؤمن حماية المنصات القضائية.
- نظام الإثبات الذي أقر مشروعية الأدلة الرقمية.
- أنظمة حماية البيانات التي تنظم استخدام المعلومات القضائية الحساسة.

هذه التشريعات توفر أساساً قانونية واضحة للتعامل الإلكتروني وتجنب النزاعات حول سلامة الإجراءات الرقمية.

تعقيب الباحثة:

إن وجود إطار قانوني صريح يمكن الباحثة من دراسة التحويل الرقمي كتحويل "قانوني-تقني" معاً، وليس مجرد انتقال من الورقي إلى الإلكتروني. كما أن المقارنة مع دول مثل الإمارات وسنغافورة ستظهر الفروق في النماذج التنظيمية وأثرها على جودة العدالة الرقمية^(١)

خامساً: الكفاءات البشرية وبناء الثقافة الرقمية في القطاع القضائي

لا يقتصر نجاح التحويل الرقمي على التقنية، بل يرتبط بقدرة الكادر القضائي والإداري على التعامل مع الأنظمة الإلكترونية. وتشمل جهود وزارة العدل:

- التدريب المستمر للقضاة والموظفين،
- تطوير كليات القانون لدمج المهارات الرقمية،
- برامج رفع الوعي بالتحويل،
- آليات تقليل مقاومة التغيير المؤسسي.

تعقيب الباحثة:

التجارب المقارنة تُظهر أن ضعف الثقافة الرقمية داخل المؤسسات العدلية قد يؤدي إلى بطء التحويل حتى مع توفر التقنية. لذلك فإن تقييم العنصر البشري يمثل جزءاً أصيلاً من تحليل الباحثة لمدى نضج القضاء الرقمي السعودي.^(٢)

(١) وزارة العدل السعودية، الإطار التشريعي الداعم للتحويل الرقمي القضائي، ٢٠٢٤

(٢) وزارة العدل، برامج التدريب وبناء الثقافة الرقمية للكوادر العدلية، الرياض، ٢٠٢٤؛ تقرير الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، ٢٠٢٣.

سادساً: أمن المعلومات وحماية البيانات العدلية

بأني الأمن السيبراني على رأس مرتكزات التحول القضائي، خصوصاً في ظل حساسية البيانات القضائية. وقد عززت المملكة هذا الجانب عبر:

- سياسات الأمن السيبراني الوطنية،
- معايير حماية البريد والأنظمة القضائية،
- ضوابط الوصول إلى قواعد البيانات،
- تقنيات التشفير والمصادقة متعددة العوامل.

تعقيب الباحثة:

تؤكد الباحثة أن بناء منظومة عدلية رقمية دون إطار أمني قوي يجعل التحول هشاً وعرضة للانتهاكات، وبالتالي فإن أمن المعلومات يُعدّ معياراً رئيساً لنجاح الرقمنة وقدرتها على تحقيق الثقة العامة^(١)

سابعاً: آليات التقويم وقياس الأداء الرقمي

تشمل هذا المرتكز مجموعة من مؤشرات الأداء التي تستخدمها وزارة العدل لقياس جودة التحول، مثل:

- متوسط زمن إغلاق القضايا،
- نسبة الخدمات المقدمة إلكترونياً،
- مدة انتظار الجلسات،
- معدلات رضا المستفيدين،
- نسبة الأعطال والاستجابة لها.

تعقيب الباحثة:

إن وجود مؤشرات كمية يساعد الباحثة على بناء تحليل مقارن علمي بين واقع التحول السعودي وتجارب دول أخرى تعتمد مؤشرات مشابهة، مما يعزز قيمة الدراسة المقارنة التي تقوم بها الباحثة^(٢)

(١) الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، سياسات وإجراءات حماية البيانات القضائية، الرياض، ٢٠٢٣.

(٢) وزارة العدل، مؤشرات الأداء الرقمي للخدمات العدلية، ٢٠٢٤.